

ويكره لبس الأزرق والخف قائما كذلك التصاق اثنين عريا بمرقد^(١)
وثنتين وافرق في المضاجع بينهم ولو إخوة من بعد عشر تسدد^(٢)

(١) من الآداب الشرعية في اللباس أنه يكره لبس الإزار قائما، ولبس الخف قائما، فيلبسه وهو جالس، لأن هذا أيسر له وأستر لعورته في لبس الإزار، وهذا ظاهر في لبس الخف، فإنه إذا لبسه وهو واقف يكون هذا فيه مشقة عليه، وإذا لبسه وهو جالس يكون أنقن وأحسن، وأما الإزار يتبع الأسهل عليه إن كان الأسهل عليه أن يلبسه وهو قائم فلا بأس بذلك، وكذلك إذا احتاج إلى لبس الخف قائما.

«كذلك يحرم التصاق اثنين عريا بمرقد» أي يحرم أن ينام اثنان عاريين، حتى ولو كانا زوجين، لأنه تُهي أن يجامع الرجل زوجته وهما عاريان؛ تشبها بالحيوانات.

(٢) والمرأتان لا تنامان عاريتين في فراش واحد، لما في ذلك من مخالفة الأدب ولما فيه من سبب الوقوع في الفاحشة. فإن

وقل في انتباه والصباح وفي المساء ونوم من المروي ما شئت تهتد^(١)

النساء تدب بينهن الشهوة فيما بينهن ويعملن السحاق.
وكذلك في الأولاد جاء الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه
قال: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر،
وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١) فلا تترك أولادك في مضجع واحد
إذا بلغوا سن العاشرة لأنهم مظنة الشهوة، بل يرقد كل واحد في
مرقد مستقل عن الآخر، سواء كانا ذكرين أو اثنيين، أو ذكراً
وأنثى، ولو كانوا إخوة، يفرق بينهم في المضاجع.

(١) كذلك من الآداب الشرعية إتيان الأذكار في الصباح؛
بأن تأتي بالأذكار الواردة في أول الصباح وفي أول المساء، وكذلك
الأذكار التي عند النوم، والأذكار التي عند الانتباه من النوم،
فالأذكار وردت في هذه المواضع وهي مجموعة ومبينة في كتب

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من يؤمر الغلام بالصلاة، حديث رقم (٤٩٥).

فقي سفر إن كنت أو حضر فلا تدع ورد خير قد روي عن محمد^(١)
ويحسن عند النوم نفض فراشه ونوم على اليمنى وكحل بإثمد^(٢)

الأذكار المؤلفة مثل الأذكار للنووي، والوابل الصيب لابن القيم، والكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية فراجعها لتعرف الأذكار الموظفة في مواقيتها، ولا تهمل نفسك من الأذكار، فإن هذه الأذكار فيها نفع لك وخير لك، وحماية لك، وفيها تنوير لقلبك بدل الغفلة، فعليك أن تراجع هذه الكتب، وهناك كتب مختصرة يمكن أن تحملها معك، مثل رسالة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - تحفة الأخيار.

(١) لا تترك الأوراد في الصباح والمساء وأذكار النوم، سواء كنت في سفر أو في حضر لأنك في حاجة إليها، تحميك من الشيطان وتنور قلبك، ويحفظك الله بها مما يضرك، يحفظك الله بها من الهوام، ومن السباع، ومن الجن، ومن شياطين الجن والإنس، فهي حرز لك بإذن الله.

(٢) كذلك من الآداب الشرعية إذا كان الفراش مفروشا

فإنه ينبغي لك قبل أن تنام عليه أن تمسحه بشيء لأنه قد يكون خلفك عليه شيء من الحشرات ومن المؤذيات، أو يكون عليه تراب تتأذى به، أو تنفض الفراش قبل أن تنام عليه، حتى يسقط ما خلفك عليه، فقد أمر النبي ﷺ بذلك^(١).

ويستحب النوم على الجانب الأيمن عند النوم، لأن الجانب الأيمن له مزية على الجانب الأيسر؛ والنبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وشأنه كله^(٢)، وأيضا هو أفضل من الناحية الصحية، فإن القلب في الجانب الأيسر فإذا نمت على الجانب الأيسر فإن النوم يثقل، لأن القلب يكون مستريحا فيثقل نومك، أما إذا نمت على الجانب الأيمن فإن القلب يكون معلقا فيكون نومك خفيفا، لا تستغرق فيه وتكسل عن القيام للتهجد وصلاة الفجر، هذا هو السر في كونك تنام على الأيمن.

(١) رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند المنام، حديث رقم (٦٣٢٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، حديث رقم (١٦٨).

وسر حافيا أو حاذيا وامش واركن تمعدد واخشوشن ولا تتعود^(١)

كذلك من السنن الاكتحال عند النوم بما يناسب العين؛ لأن الاكتحال فيه منفعة للعين، والإثمء هو الأحسن، وهو نوع من الحجارة الرقيقة المعروفة تدق ويكتحل بها في العينين، كان النبي ﷺ يستعمله^(١)، وإن اكتحلت بغير الإثمء فلا بأس، ويكون هذا ليلة بعد ليلة.

(١) كذلك من الآداب الشرعية أن لا تلازم شيئا واحدا فتعوده ويشق عليك تركه، كأن تكون دائما راكبا، بل تمشي وتركب، لأنك لو احتجت إلى المشي إذا بك قد تعودته، أما لو داومت على الركوب وأردت المشي فإنه يشق عليك، والمشى فيه صحة للبدن، والأطباء يحثون على المشى وما كثر مرض السكر في الناس إلا لعدم المشى، فالمشي فيه فائدة، فكلما استطعت أن

(١) رواه الترمذى في كتاب الطب، باب ما جاء في السعوط وغيره، حديث رقم (٢٠٤٨).

فإن عباد الله ليسوا بنعم فإياك والتعظيم مع زي جحد^(١)

تمشي فامش، تركب تارة وتمشي تارة، لا تمش دائما وتترك الركوب، ولا تركب دائما وتترك المشي، بل عادل بينهما، هذا هو الأحسن، وكذلك بالنسبة للانتعال، تتعل وتحفى، يعني تارة تمشي بالنعلين وتارة تمشي حافيا، لأجل أن تعود القوة لأنك قد تفقد النعلين في يوم من الأيام، أو في حالة من الأحوال، فيكون عندك قدرة على المشي حافيا، أما إذا عودت دائما النعلين، فإنك لا تستطيع المشي حافيا إذا احتجت إليه، وينبغي أن تحشوشن ولا تعود النعومة، بل تستعمل أيضا الخشونة، تكون متوسطا بين الخشونة والنعومة، هذا هو الاعتدال والوسط، والتمعدد منسوب إلى معد بن عدنان جد النبي ﷺ، وعادة المعديين من العرب أنهم يحشوشنون، ويتوسطون في مشيهم وفي انتعالهم وفي ركوبهم، وهذا لا شك فيها تربية بدنية على الآداب الشرعية، فلو أن الذين يسمون أنفسهم بالتربويين يوجهون الشباب ويربونهم هذه التربية الشرعية لكان حسناً.

(١) كذلك اترك التنعم دائماً بأن لا تأكل إلا أشياء لذيدة

وكن شاكرًا لله وارض بقسمه تب وتزد رزقا وإرغام حسد^(١)

وأشياء شهية، لا تداوم على هذا، ولكن تارة كذا وتارة كذا، اعتدل بين هذا وهذا، تارة تجوع وتارة تشبع، وهكذا، فتكون معتدلاً، والنبي ﷺ يقول: «ليس عباد الله بالمتنعمين»^(١) والرجل لم يخلق لأجل التنعم وتسمين جسمه، وإنما خلق للعمل والجهاد والقوة، هكذا ينبغي أن يكون الرجل، لا يعود نفسه النعمة والركة، لا مانع أن تأكل مما أحل الله من المستلذات، ولكن لا تداوم على شيء معين، بل تارة كذا وتارة كذا حتى تتعود نفسك. ولا تلبس ما يختص به الكفار في أزيائهم، لأن هذا من التشبه بهم، والنبي ﷺ يقول: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٢) فلا تلبس لبستهم الخاصة بهم، هذا من التشبه بهم، بل تجنب زي الكفار.

(١) وكن شاكرًا لله على نعمه التي أعطاك، نعمة الصحة،

(١) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث معاذ بن جبل، حديث رقم (٢١٦٠٠).

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، حديث رقم (٤٠٣١).

ونعمة الأمن، ونعمة الرزق، ونعمة الأهل والأولاد، هذه نعم عظيمة، فاشكر الله عز وجل قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُءُوسُكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ والشكر له ثلاثة أركان لا بد منها:

أولاً: التحدث بنعم الله ظاهراً ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ التحدث بها والثناء على الله بها ظاهراً.

ثانياً: الاعتراف بها باطناً، تعترف أن هذه النعم من الله، لا من عملك ولا من كدك ولا من كسبك، ولا من مال أبيك، وإنما هي من الله جل وعلا ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّتَمَنَّى فَمِنَّ اللَّهِ﴾ تعترف بها، ولا تنسبها إلى عملك، وشغلك، وتقول: أنا الذي جمعتها، وأنا الذي حصلت بها، وأنا حاذق، وماهر، بل هذا فضل الله عز وجل، كونك تشتغل وتعمل هذا سبب من الأسباب، أما حصول النعمة فهي من الله جل وعلا، لو شاء ما حصل لك شيء ولو عملت وتعبت، تعترف أنها من الله، لا بكدك ولا بجولك، ولا بقوتك، وكم ممن هو أحذق منك، وأعرف منك وليس عنده شيء فهذا من الله سبحانه وتعالى.

الركن الثالث وهو مهم جداً: أن تصرفها في طاعة الله، لا تصرفها في المحرمات والمعاصي، إذا أعطاك الله مالاً فلا تصرفه في المعاصي والأسفار المحرمة، والشهوات المحرمة، واللغو واللعب، والسهر على ما حرم الله، السهر عند الدشوش وعند القنوات الفضائية، بل عليك أن تستعمل نعم الله في طاعته وفي عبادته، تستعين بها على مصالح دينك ودنياك، لا تستعملها في معاصي الله عز وجل، فيسلبها الله منك، فإذا أردت أن تبقى النعمة عليك فاشكرها بهذه الأمور، التحدث بها ظاهراً، والاعتراف بها باطناً، وصرفها في طاعة الله عز وجل، هذا هو الشكر، قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ الشكر يكون باللسان ويكون بالقلب ويكون بالعمل. أما الحمد فإنه يكون باللسان وبالقلب، هذا الفرق بين الحمد والشكر، الحمد يكون باللسان بالثناء على الله سبحانه وتعالى وبالقلب، وأما الشكر فيكون باللسان ويكون بالقلب ويكون بالفعل. فالشكر أعم من الحمد.

وارض بقضاء الله وقدره، وما أعطاك الله، اقنع بما أعطاك

الله ولا تنظر إلى من هو فوقك في أمور الدنيا والمال، ولكن انظر إلى من هو دونك، قال ﷺ: «انظروا إلى من هو دونكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم فإن ذلك أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم»^(١) انظر في أمور الدنيا إلى من هو دونك، حتى تعرف نعمة الله عليك، ولا تنظر إلى من هو فوقك فتحتقر ما أنت فيه، أما في أمور الدين فعلى العكس، انظر إلى من هو فوقك، ولا تنظر إلى من هو دونك في العبادة، انظر إلى من هو فوقك واقتد بهم، والحق بهم لا تنظر إلى العصاة وإلى الكسالى.

قال ﷺ: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله أو قدر الله وما شاء فعل»^(٢) أنت تعمل الأسباب المباحة فإن حصل ما تريد فالحمد لله وإن لم يحصل فلا تدري أين الخير، ربما يكون الخير عدم حصوله لك، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، لا تكره ولا تتأسف، أو تقول: لو

(١) رواه مسلم في كتاب الزهد والرفائق، حديث رقم (٢٩٦٣).

(٢) رواه مسلم في كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز... حديث رقم (٢٦٦٤).

وأطول ذيل المرء للكعب والنسا بلا الأزر شبرا أو ذراعاً لتزدد^(١)

أني فعلت، لو لو، هذا من عمل الشيطان.

(١) لباس الرجال إلى الكعب ولا ينزل عن الكعب، لقوله ﷺ: «ما كان أسفل الكعبين فهو في النار»^(١) وقال عليه الصلاة والسلام: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه»^(٢) الإسبال كبيرة من كبائر الذنوب، والحد الفاصل إلى الكعب، هذا لباس الرجال، أما المرأة فترخي ثوبها من ورائها قدر شبر أو ذراع حتى يستر عقيبها إذا خرجت، لكن اليوم بالعكس، تجد الرجل يسبل ثوبه وينزله عن الكعب؛ والمرأة تشمر ثوبها إلى ركبتها وتبرز الساقين أو بعض الفخذين، هذا من كيد الشيطان لبني آدم، يحملهم على معصية الله، الرجال لما كانوا مأمورين بترك الإسبال، أغراهم

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين... حديث رقم (٥٧٨٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب قول النبي لو كنت متخذاً خليلاً... حديث رقم (٣٦٦٥).

وأشرف ملبوس إلى نصف ساقه وما تحت كعب فأكبره وصعد^(١)

الشیطان بالإسبال، والنساء لما كنَّ مأمورات بإسبال الثياب لأجل ستر أقدامهن، أغراهن الشیطان بالتشمير ورفع الثياب، هذا كيد الشیطان لبني آدم، الشیطان دائماً يحاول كشف عورات بني آدم، لأن كشف العورة فيه فتن وفيه شر، فالشیطان يحرص عليه، ولذلك ماذا عمل مع أبينا آدم عليه السلام أغراه بأكل الشجرة هو وحواء حتى بدت لهما سوءاتهما، وكانت مستورة في الأول، فلما أكلا من الشجرة بدت لهما سوءاتها وهذا الذي يريده الشیطان ﴿يُبْدِي لَكُمَا مَا وُورِيَ عَنْكُمَا مِنْ سَوَآتِهِمَا﴾ ثم الشیطان لا يزال مع بني آدم يغريهم بكشف العورات وعدم الستر دائماً وأبداً.

(١) لحديث «إزرة المؤمن إلى نصف الساق»^(١) هذا في الإزار،

(١) رواه ابن ماجة في كتاب اللباس، باب موضع الإزار أين هو... حديث رقم (٣٥٧٣)، وأبو داود في كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار، حديث رقم (٤٠٩٣).

وللرصغ كم المصطفى فإن ارتخى تناهى إلى أقصى أصابعه قد^(١)
وللرجل احظر لبس أثنى وعكسه للعن عليه واكرهنه بأبعد^(٢)

أما الذين يلبسون الثياب في إلى الكعب، ويتبع في هذا عادة البلد، لأن اللبس إلى نصف الساق سنة، وإلى الكعب سنة، فإذا كان أهل البلد أخذوا بإحدى السنتين فلا تشذ عنهما، إذا كانوا يلبسون إلى نصف الساق فوافقهم ولا تنزل إلى الكعب، وإذا كان بالعكس يلبسون إلى الكعب فلا تخالفهم وترفع إلى نصف الساق وتصير لابس ثوب شهرة، وثوب الشهرة هو أن يلبس شيئاً غير معتاد في البلد.

(١) كُم النبي ﷺ إلى الرصغ، وهو ما بين الكوع والكرسوع، يعني مفصل الذراع من الكف، هذا هو منتهى كم النبي ﷺ، وإن طال كم النبي ﷺ فهو إلى أصابعه، هذه سنة الرسول ﷺ في الكم.

(٢) يحرم على الرجل أن يلبس لبسة المرأة، ويحرم على

المرأة أن تلبس لبسة الرجل، لأن النبي ﷺ لعن على ذلك، لعن الرجل الذي يلبس لبسة المرأة، ولعن المرأة التي تلبس لبسة الرجل، ولعن المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال^(١)، فينبغي التنبه لهذا، لأن شياطين الإنس والجن يريدون أن يعاكسوا سنة الرسول ﷺ، ويريدون أن يرجلوا النساء، كما تسمعون وتقرؤون الآن، يريدون أن يرجلوا النساء ويريدون من الرجال أن يتأنثوا ويصيروا مثل النساء، يخلقون لحاهم، ويجرون ثيابهم، ويتبخثرون في مشيتهم، فهم يريدون أن يأنثوا الرجال، وأن يرجلوا النساء، لأن الشيطان يريد ذلك من بني آدم، والشيطان له أعوان يساعدونه من بني آدم، وهم دعاة السوء ودعاة الضلال من الكفار والفساق والمنافقين، هؤلاء خدم الشيطان، يدعون إلى الضلال، فهم يريدون أن يردوا النساء على الآداب الشريعة، أو يسفلوا الرجال إلى عادات النساء والتشبه بالنساء، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وفي وسائل الإعلام يأتون بالنساء، وليست هناك حاجة إلى إنهم يأتون بالنساء في التلفزيون

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس، باب في لباس النساء، حديث رقم (٤٠٩٨).

وفي الإذاعة، ليقول الرجل نصف الكلمة، وتكمل المرأة الكلمة، هذا من خداع الشيطان، النساء ما لها وللبروز في وسائل الإعلام، هذا من شأن الرجال، وما الداعي إلى جعل النساء في وسائل الإعلام إلا أن هذا من الشيطان، وأشد من ذلك إذا برزت سافرة في الاستوديو مع الرجال، أو في الشاشة، إذا برزت في الاستوديو مع الرجال تفتن الذين معها، وإذا برزت في الشاشة فتنت العالم كله، تظهر أمام العالم كله ينظرون إليها، أين الحياء من الله، أين الخوف من الله، النساء ما خلقن لهذا، ما خلقن لأن يكن إعلاميات، ويظهرن بالشاشات، وفي محطات الإذاعات، وتنافس الرجل الكلمة الواحدة لكن هو التقليد الأعمى وتمريد النساء على الآداب الشرعية، هم يريدون أن يقضوا على هذا الحياء، وأن يقطعوا هذا الأدب الشرعي وهذا الاحتشام، ويعتبرون هذا من التقدم والحضارة، ويسعون لإظهار المرأة بدل ما هي مستورة، يقولون هي إنسان تظهر كالرجل، هذا كله من كيد الشيطان لبني آدم، يريد أن تذهب الفضيلة وأن تحل محلها الرذيلة حتى في الخطاب في الإذاعة يقول المذيع: سيداتي وسادتي، يقدم النساء

ولا بأس في لبس السراويل سترة أتم من التأخير فالبسه واقتد^(١)
بسنة إبراهيم فيه وأحمد وأصحابه والأزر أشهر وأكد^(٢)

على الرجال، هذا من الانتكاس؛ وكان عبد الله بن مسعود يقول:
«أخروهن حيث أخرهن الله».^(١)

(١) يجوز أن تلبس الإزار وأن تلبس السروال، ولكن لبس
السراويل أفضل لأنه أستر، وأول من لبس السراويل إبراهيم عليه
الصلاة والسلام.

(٢) لأن هذا سنة الأنبياء، سنة إبراهيم عليه السلام وسنة
نبينا محمد ﷺ لبس السراويل، وسنة الصحابة يلبسون السراويل،
والإزار جائز أيضا.

والإزار عند العرب أشهر من لبس السراويل، لكن لا تسبل
الإزار.

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٩٩/٣) حديث رقم (٢٧٠٠) وعبد الرزاق الصنعاني
في مصنفه (١٤٩/٣) حديث رقم (٥١١٥)

وعمة مخلي حلقه من تحنك لدى أحمد مكرومة بتأكد^(١)
ويحسن أن يرخي الذؤابة خلفه ولو شبرا أو أدنى على نص أحمد^(٢)
وأحسن ملبوس بياض لميت وحي فيبيض مطلقا لا تسود^(٣)

(١) الذي يلبس العمامة ينبغي أن يجعل لها تحنيكا أي يجعل منها دورا تحت حنكه يثبتها على رأسه؛ أما العمامة التي ليس لها تحنيك فتسمى الصماء، والحنكة أفضل.

فينبغي للذين يلبسون العمام أن يجعلوها محنكة أو ذات ذؤابة من الخلف، هذا بالنسبة لمن يلبس العمام، أما الذين يلبسون ما اعتادوا من الغتر أو الشمع أو القلانس أو غير ذلك فيلبسونها حسب عادة بلدهم.

(٢) الأحسن أن لا يلبس عمامة ليس لها ذؤابة بل يجعل لها ذؤابة، يسدها من خلفه، ويدليها من خلفه، يعني ما تخلو من الذؤابة ولو قصيرة، وإن طالت فهو أحسن.

(٣) الأحسن من الألوان والأفضل للرجال وهم أحياء لبس البياض، لقوله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض، وكفنوا فيه

ولا بأس بالمصبوغ من قبل غسله مع الجهل في أصباغ أهل التهود^(١)

موتاكم^(١)، وأما الأموات فيتساوى الرجال والنساء ويكفنون في الأبيض، هذا هو الأفضل.

ولبس الأسود للرجال جائز، وكذلك لبس الأخضر ولبس الأصفر، إنما الممنوع لبس الأحمر الخالص على الرجال، فالرجال لا يلبسون الأحمر الخالص، أما الأحمر الذي فيه بياض - وهو المخلوط من بياض وحمرة - فهذا لا بأس به.

(١) الأقمشة التي تأتينا من الكفار مصبوغة نلبسها ولا نسأل عنها ولا نغسلها، لأن الأصل الطهارة، وكانت الثياب تأتي إلى المسلمين في عهد النبي ﷺ من الكفار ويلبسونها وكذلك التي يغنمونها في المعارك يلبسونها وما كانوا يسألون عن الصبغ الذي صبغت به هل هو طاهر أو نجس، ما كانوا يسألون هل فيها نجاسة أو ما فيها، الأصل الطهارة والحمد لله.

(١) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان، حديث رقم (٩٩٤).

وقيل اكرهته مثل مستعمل الإناء وإن تعلم التجسس فاغسله تهتد^(١)
وأحر قان والمعصفر فاكرهن للبس رجال حسب في نص أحمد^(٢)

فنحن نلبس ما نسجه الكفار أو صبغوه ولا نسأل، لأن الأصل الطهارة، ما لم نعلم أن فيه نجاسة أو أن هذا الصبغ نجس، فإذا علمنا فلا يجوز لنا أن نستعمله إلا بعد تطهيره.

و كل الكفار - من اليهود والنصارى والوثنيين وغيرهم - لا بأس بلبس ما صبغوه أو نسجوه، أو لبسوه واستعملوه هم، ثم آل إلينا بالغنيمة أو أهذوه إلينا، وبدن الآدمي طاهر ولو كان كافرا.

(١) الصحيح أنه لا يكره، وقيل إنه يكره حتى تغسله، لكن هذا ليس بالجيد، نحن ما أمرنا بهذا، ما لم نعلم أنه نجس فحينئذ نغسله.

(٢) الأحمر حرام على الرجال حسب، يعني بالخصوص، يحرم عليهم لبس الأحمر الخالص، أما النساء فلا بأس أن تلبس الأحمر والأسود والأخضر، أما الرجل فإنه لا يلبس الأحمر الخالص، إنما يلبس الأبيض أو غيره من الألوان أو الأحمر الممزوج بلون آخر غير الحمرة.

ولا تكرهن في نصه ما صبغته من الزعفران البحت لون المورد^(١)
وليس بلبس الصوف بأس ولا القبا ولو للنسا والبرنس افهمه واقتد^(٢)

وكذلك المعصفر وهو المصبوغ بالعصفر وهو نوع من النبات
طيب الرائحة لا بأس بلبسه، إلا أنه يكره.

(١) وأما المصبوغ بالزعفران فلا بأس بلبسه إلا في الإحرام،
لأنه نوع من الطيب.

(٢) لا بأس بلبس الصوف للرجال والنساء، لأن النبي ﷺ
لبس الصوف، فلبس المنسوج من الصوف، وكذلك القباء وهو
الجبة.

ولا بأس للمرأة أن تلبس الصوف الخاص بالنساء، أما الذي
لا يلبسه إلا الرجال فلا يجوز للمرأة أن تلبسه، وكذلك تلبس
القباء الخاص بالمرأة، والفراء المصنوع للنساء، أما المصنوع للرجال
فلا تلبسه المرأة، ولا الرجل يلبس لباس النساء كما سبق،
والبرنس هو الثوب الذي يكون رأسه منه.

ويحسن تنظيف الثياب وطبها ويكره مع طول الغنى لبسك الرد^(١)

(١) يستحب تنظيف الثياب، لأن الله جميل يحب الجمال فلا تلبس المتوسخ تقول هذا من التواضع أو من العبادة كما تقوله الصوفية، الله جل وعلا جميل يحب الجمال، وكذلك ليكون عندك ثياب تطويها وتلبسها في المناسبات، لأن النبي ﷺ كانت له حلة يلبسها عند قدوم الوفود عليه، فلا بأس أن تجعل لك لباسا تلبسه في المناسبات والأعياد، ولا تلبس الرديء من الثياب، وأنت تقدر على الجيد، تقول هذا من التواضع، لأن الله جل وعلا يحب إذا أنعم نعمة على عبده أن يرى أثرها عليه وهذا من شكر النعمة، فلا تلبس الرديء من باب العبادة أو من باب التواضع وتحرم نفسك. قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إلا أنه كما سبق لا تسرف وتداوم على شيء واحد، بل تشكل أحيانا كذا وأحيانا كذا.

وما يشبه الزنار يكره مطلقا ومزربه أو شبه لبس التهود^(١)
ويحرم جر اللبس للخيلاء من فتى مطلقا بل في الصلاة فاكده^(٢)

(١) الزنار شد الوسط، وكان أهل الكتاب يشدون أوساطهم عند مناسباتهم الدينية، وهو شد عريض يشدون به أوساطهم تعبداً، فالذي يلبس الزنار يتشبه بهم، فلا يلبس المسلم الزنار لا في الصلاة ولا في غيرها، لكن يجوز للإنسان أن يشد وسطه بغير ما يشبه الزنار. خصوصاً عند الشغل، أما المرأة فلا يجوز لها شد وسطها، لا بزنار ولا بغيره، لا في الصلاة ولا في غيرها، لأن هذا فيه فتنة وفيه إبراز لأعضائها، كما أنها لا تلبس الضيق، لأن هذا يبرز مفاتها.

ويكره أن يلبس شيئاً يزدرية عند الناس، فلا تسبب على نفسك سخرية.

(٢) الإسبال حرام وكبيرة من كبائر الذنوب، والإسبال هو جر الثوب، أو جر الإزار أو البشت أو السراويل، هذا هو الإسبال،

وما يشبه الزنار يكره مطلقا ولا بأس في شد الإزار لسجد
ولبس الحرير احظر على كل بالغ سوى لفتنى لو قمل لو حرب جحد^(١)

وهو حرام على الرجال وكبيرة من كبائر الذنوب، بل في الصلاة أشد، فالذي يسبل في الصلاة يكون هذا أشد لأن النبي ﷺ رأى رجلا مسبلا لثوبه وأمره أن يعيد الوضوء. وإذا كان قاصدا في الإسبال الخيلاء فهو أشد، لأن من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه، وإن كان ما قصد الخيلاء، فهذا حرام، لقوله ﷺ «ما كان أسفل الكعنين فهو في النار»^(١)، فالحاصل أن إسبال الثياب إن كان عن قصد للخيلاء فهو أشد تحرما، وإن كان عن غير قصد للخيلاء فهو حرام ولكنه أخف من الأول.

(١) إن مما حرمه الله على الرجال من الملابس ملابس الحرير الخالص، وذلك للأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ قال في

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب ما جاء ما أسفل الكعنين... حديث رقم (٥٧٨٧).

الذهب والحرير: «حل لإناث أمتي حرام على ذكورها»^(١) ذلك لأن الحرير فيه نعومة لا تليق بالرجال وفيه بذخ وإسراف، أما المرأة فأبيح لها الحرير لأنها بحاجة إلى التزين والتنعم، والمرأة ليست كالرجل، الرجل معد للعمل، والكد والكسب والقوة، أما المرأة فضعيفة، ومكانها معروف، وأفضل ماتعمله تبعلها لزوجها وتزينها لزوجها، لما في ذلك من المصالح الأسرية، فيحرم الحرير على الذكور، لقوله ﷺ: «حرام على ذكورها» والذكر يشمل الكبير والصغير، فما يحرم على الكبير يحرم على الصغير، إلا أنه يباح للرجال لبس الحرير في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان فيه حكة، أي حساسية في جلده فيحتاج إلى لبس الحرير لأجل أن تخف عنه الحساسية أو تزول، فلا بأس فقد رخص به النبي ﷺ لبعض الصحابة من أجل حكة أصابتهم^(٢).

(١) رواه الترمذي في كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، حديث رقم (١٧٢٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الحرير في الحرب، حديث رقم (٢٩١٩).

فجوزه في الأولى وحرمه في الأصح على الصبيان من مصمت زد^(١)
ويحرم بيع للرجال للبسه وتخيطة والنسج في نص أحمد^(٢)

والمسألة الثانية: لبسه في الحرب، فيجوز للرجال لبس الحرير في الحرب لما فيه من إغاشة العدو وإظهار قوة المسلمين، مثل ما أبيع الاختيال والخيلاء في الحرب من أجل إغاشة الكفار، الخيلاء حرام لكنه في الحرب مستحب، لأن فيه إغاشة للعدو.

والثالثة: إذا كان المريض يحتاج إلى لبس الحرير كأن يكون فيه قمل وإذا لبس الحرير فإنه يزول عنه القمل، هذا أيضا نوع من المرض.

(١) الذي يحرم على الرجل هو لبس الحرير الخالص، أما المشوب من حرير وغيره، فهذا ينظر، إن كان الظهور فيه للحرير فيحرم، وإن كان الظهور فيه لغير الحرير والحرير باطن ولا يظهر فلا بأس.

(٢) هذه البيوع المنهي عنها؛ فأولا: يحرم بيع الحرير للرجال، إذا كانوا يريدون لبسه؛ وإنما يباع على النساء. وأما إذا

اشتراه الرجال لغير اللبس فلا بأس.
ويحرم تخييطه بأن يخيط ثياب حرير للرجال، لأن هذا إعانة
على المحرم، ومثل ذلك الآن الذين يخيطون أو يبيعون الملابس
المحرمة للنساء مثل الملابس الضيقة والملابس التي لا يحصل بها
الستر للنساء، فيحرم خياطة مثل هذه الملابس، أو استيرادها، أو
بيعها، ومثل العبي التي يسمونها بأسماء دعائية، وهي شر وفتنة.
ويحرم أيضا جعل مناسج تنسج ثياب الحرير للرجال، أو
تنسج الملابس المحرمة على الرجال والنساء، لأن هذا من التعاون
على الإثم والعدوان، الله جل وعلا يقول: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ﴾.

بيع العصير والعنب والشراب وآلات اللهو ومعاملة من خالط الحرام

وبيع عصير للمخمر باطل كذا عنب مع كل عون لمفسد^(١)

(١) ثانيا: يحرم بيع الخمر؛ لأن الله جل وعلا حرم الخمر، ولعن فيها عشرة، لعن عاصرها، ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه، وبائعها وأكل ثمنها^(١)، إلى آخر العشرة، وذلك لأن الله جل وعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذُنُكُمْ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٢) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ^(٣) ﴿ والخمر كل ما غطى العقل وخامره من شراب، أو مأكول، فكل ما يؤثر على العقل فإنه خمر، لقوله ﷺ: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»^(٢) قال ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

حرام»^(١) فالخمر رجس من عمل الشيطان هي والميسر، والميسر هو القمار، وهو المراهنات والمعاملات المحرمة التي يكتسب بها المال، فكلها من الميسر الحرام، فالخمر حرام لأنه يجني على العقل الذي جعله الله ميزة لهذا الإنسان، به يعرف الضار من النافع، وبه يعبد ربه عز وجل، العقل نعمة من الله عز وجل، نعمة عظيمة على هذا الإنسان، يميزه عن الحيوانات، ويميزه عن المجانين، ترى المخبولين الذين يفقدون العقول ماذا يكون حالهم، وماذا يكون أمرهم في المجتمع؟ فإذا رأيتهم تحمد الله الذي أعطاك العقل الذي تعرف به منافعك، ومصالحك وتعرف به المضار، تعرف به كل الأمور فهو نعمة عظيمة، فلذلك من جنى على عقله بتعاطي الشراب المسكر فإن الله أوجب عليه الحد، وهو الجلد، وقد جلد النبي في شرب الخمر، لأجل حماية العقل، ويحرم كل ما يعين على الخمر، ولهذا لعن النبي ﷺ فيها عشرة، لأنهم تعانوا على الإثم والعدوان، فكل ما يعين على الخمر فإنه محرم، تصنيعها واستيرادها وبيعها وئمنها، كل هذه أمور محرمة، لأنها وسائل إلى

(١) سبق تحريجه.

الشر، فيحرم كل ما يعين على الباطل، ومنه الإعانة على الخمر بأن يؤجر لها مصنعا أو يؤجر لها محلات للبيع والشراء هذا حرام على المسلمين، ومن روجها فإنه يؤدب ويعزر أبلغ التعزير، ومن شربها متعمدا فإنه يقام عليه الحد حتى يتركها.

ثالثا: يحرم بيع العنب على من يتخذه خمرا، فإذا كان رجل يصنع الخمر وأنت تعرف هذا وجاءك يشتري عنبا، فلا يجوز لك أن تباع عليه، فإن بعت فالثمن حرام وأنت تعزر شرعا.

رابعا: يحرم بيع عصير الفواكه لمن يتخذه خمرا، الأصل أن عصير الفواكه لا بأس بعصره وشربه، لكن لا يترك مدة طويلة يتخمر فيها، فلا يترك أكثر من ثلاثة أيام لأنه بعدها يتخمر ويسكر؛ إلا إذا حفظ من التخمر كما في المعلبات المحفوظة اليوم، فالذي يشتري العصيرات من أجل أن يحولها إلى خمر، هذا يحرم البيع عليه ويحرم الثمن، أما الذي يشتري العصيرات ليشربها هذا لا بأس به.

كشمع لشراب وأكل وجوزة الـ قمار وشطرنج وسيف لمعتد^(١)
ودف ومزمار وجارية الغنا وعود وعن إيجار ذلك فاصدد^(٢)

(١) خامسا: لا يجوز بيع كل ما يستعان به أو يستعمل في محرم، وهذه الأشياء مما يستعان بها على اللهو واللعب، وكذا بيع السيف والسلاح في الفتنة بين المسلمين، فكل ما يستعان به على فعل محرم فإنه لا يجوز بيعه.

(٢) سادسا: يحرم بيع الدف لأنه آلة لهو، والدف هو الطبل «والمزمار» هو آلة الزمر جمعه المزامير، والمزامير معروفة، المعازف والمزامير هي التي تتخذ للغزف والموسيقى، وهي محرمة لأنها من اللهو، والله جل وعلا يقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهو الحديث هو الغناء، وكذلك المعازف والمزامير يحرم بيعها وشراؤها بالإجماع.

سابعا: لا يجوز بيع المغنيات من الجواري المملوكات اللاتي يمتهن الغناء، أما الجارية التي تشتري للخدمة أو للتسري فلا بأس

كذا بيع مأمور بسعي الجمعة إذا أذن الثاني وعنه الذي ابتدي^(١)

بيعها.

ثامنا: ويحرم بيع العود الذي يستعمل للغناء، وهذه الأمور كلها تتلف، ويجب على ولاية الأمور أن يتلفوها، المزامير والمعاظف والصنوج يجب إتلافها ولا غرامة فيها.

تاسعا: لا يجوز تأجير المحلات لمن يستعملها للحرام، كأن يجعلها مصنعا للخمور أو يجعلها مكانا للبنك الربوي، أو يجعلها محلا للعب واللهو، والأجرة حرام، لأن هذا من التعاون على الإثم والعدوان.

(١) عاشرا: يحرم البيع بعد النداء الثاني للجمعة لمن تجب عليه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ أتركوا البيع ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿البيع طيب أذن

الله فيه، وأحل الله البيع، وهو مهنة شريفة، لكن إذا كان سببا في ترك صلاة الجمعة فإنه يحرم، وهذا يبدأ من الأذان الثاني الذي هو عند دخول الخطيب، فيحرم عليه حينئذ أن يبيع ويشترى؛ وكذلك إذا ضاق الوقت بحيث ما يبقى له من الوقت إلا قدر ما يوصله إلى المسجد إن كان بعيدا، فإن باع فالبيع باطل ويؤدب لأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ يعني اتركوا البيع، أما الذي لا تجب عليه صلاة الجمعة كالمسافر والمرأة فهذا لا بأس بأن يبيع، لكن لا يفتح محلا ويتظاهر بالبيع في السوق.

ولما كان في عهد عثمان رضي الله عنه الخليفة الثالث من الخلفاء الراشدين وكثر الناس في المدينة وتوسعت الأسواق والمزارع، وامتدت المدينة، ورأى عثمان رضي الله عنه تأخرهم عن حضور الجمعة أمر بالأذان الأول من أجل أن ينبه الناس للاستعداد لصلاة الجمعة ومن أجل أن يقفلوا محلاتهم ويتوجهوا إلى صلاة الجمعة، فكان هذا من سنة الخلفاء الراشدين، وقد قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»^(١)

(١) رواه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (٢٦٧٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧).

كذا الحكم فيما ضاق من وقت غيرها وصحح من المعلوم عنها بأوطد^(١)

فالذين ينكرون الأذان الأول ويقولون إنه بدعة، هؤلاء لا يعرفون البدعة والسنة، والرسول ﷺ قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» وعثمان رضي الله عنه هو ثالث الخلفاء الراشدين، فعمله سنة بشهادة الرسول ﷺ وليس بدعة.

(١) وكذلك في الصلوات الخمس، إذا حان وقت الصلاة يحرم عليك البيع، يجب عليك التوجه إلى المسجد لقوله تعالى في المساجد: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ﴾ ﴿يَجَالُ لَا تُلْهِيمُمْ تَحَرًُّ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ ءَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الذي يلهيه البيع والشراء عن ذكر الله وعن الذهاب للصلاة هذا عاص لله سبحانه وتعالى، وعمله حرام، وبيعه حرام، فإذا ضايق البيع أداء الصلاة فإن البيع حرام.

أما من كان معذوراً عن حضور الجمعة والجماعة لمرض أو

ويحرم إيجار الكلاب وبيعها بغير خلاف عندنا لم يقيد^(١)
وكره بلا حظر مبايعة امرئ قول من حل وحظر منكذ^(٢)

لسفر أو امرأة فهذا يجوز له أنه يشتري ويبيع، لكن لا يتظاهر بالبيع في الأسواق.

(١) حادي عشر: من البيوع المحرمة بيع الكلاب، لأنه ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي»^(١) فإذا كان ثمنه حراما، فبيعه حرام، فيحرم بيع الكلب، لكن يجوز الانتفاع به للحراسة، أو للصيد أو للماشية، يجوز الانتفاع بالكلاب واقتنائها لهذه الأغراض، لكن لا يجوز بيعها وإن كانت ينتفع بها للحراسة ونحوها، لعموم نهيه ﷺ عن ثمن الكلب، كذلك تأجيده حرام، لأنه إذا كان يحرم بيعه، فإجارته تحرم، لأن الإجارة بيع للمنافع.

(٢) ثاني عشر: من ماله مخلوط من الحلال والحرام لا يحرم التعامل معه، لأن النبي ﷺ تعامل مع اليهود وهم يأكلون الربا،

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع، ثمن الكلب، حديث رقم (٢٢٣٧).

ومعلوم حَظَرُ منه حَظَرُ وحله مباح وفي الشبهات مبهمه اعدد^(١)

وأكل من طعامهم، إلا ما علم أنه من قسم الحرام، فإنه لا يجوز التعامل معهم فيه، أما ما لم يعلم فالأصل الحل وهذا من التيسير على المسلمين، أما الإنسان الذي كل ماله حرام، هذا لا يجوز التعامل معه، ولا الأكل من طعامه.

(١) أما ما يعلم أنه من المحظور فلا يجوز.

هذه هي القاعدة أن ما علمت أنه حلال فلا بأس بتناوله، وما علمت أنه حرام فيحرم تناوله، وما لا تدري عنه هل هو حلال أو حرام فلا بأس بالتعامل معه، ولكن إذا تجنبته من باب الاحتياط فهو أحسن، لقوله ﷺ: «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور متشابها، أو مشتبهات، لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه»^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم (٥٢).

ويزداد طورا أو يقل اشتباهه ولكن دعوى المشتري المحظر فارد^(١)
ويكره بيع وابتياح بموطن الظلامات أو غصب لقصد التزهد^(٢)

(١) الشبهات ليست على حد سواء، منها مشتبه قوي الاشتباه، ومنها مشتبه خفيف الاشتباه، وإذا تجنبنا المشتبه فهذا أبرأ لدينك وعرضك. وإذا أخذته فلا يقال أنك فعلت حراما، لكن نخشى وقوعك في الحرام، والمسلم يستبرئ لدينه وعرضه، لأنه إذا تعود التساهل في تناول المشتبهات وقع في الحرام، قال ﷺ: «فمن وقع في الشبهات وقع في الحرام» إذا عودت نفسك التساهل فإنك تتساهل في الحرام، أما إذا عودت نفسك الاحتياط، فإنك تتعود الابتعاد عن الحرام هذه قاعدة عظيمة.

(٢) ويكره البيع والشراء في المكان المغصوب، والموطن الذي يكثر فيه الظلم، لأنه يخشى أن يكون هذا المال من الأموال المغصوبة من أصحابها، فإذا كنت في مكان يكثر فيه الظلم والغصب، فالأحسن أنك لا تشتري منه، لأنه ربما يكون من المأخوذ أو المغصوب، هذا أيضا من تجنب الشبهات.

وحكمة بيع واشتراء للذي النهى توصل ذي فقر إلى كل مقصد^(١)

(١) الله جل وعلا أحل البيع والشراء لحكمة عظيمة، وهي أن الناس يحصلون على ما يغنيهم ويقيم مصالحهم، لأن الذي عنده السلع ما يبذلها إلا بثمن، والذي عنده النقود أيضا ما يبذلها إلا بثمن، فلو منع البيع والشراء تعطلت المصالح، فأنت عندك نقود تريد سلعة، وهذا عنده سلعة يريد نقودا، فالله جل وعلا جعل البيع والشراء وسيلة لتحصيل المصالح، فالمشتري ينتفع بالسلعة والبائع ينتفع بالثمن، بهذا تقوم مصالح العباد، ولهذا قال جل وعلا ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ لأجل مصالح العباد، لو أنه جلس وترك البيع والشراء بقي فقيرا، فإذا تحرك وباع واشترى، فإنه حينئذ يتكون عنده المال، وهذا شيء ظاهر، ولما قدم المهاجرون رضي الله عنهم إلى المدينة وليس معهم شيء واسأهم إخوانهم من الأنصار بأموالهم، وآخى الرسول ﷺ بين المهاجرين والأنصار، ومنهم عبد الرحمن بن عوف، آخى النبي ﷺ بينه وبين

تبارك ذو الإحكام والحكم التي تحار عقول الخلق فيها فتهدى^(١)

أحد الأنصار، فقال له الأنصاري أنا أتنازل لك عن نصف مالي وأتنازل لك عن إحدى زوجاتي أطلقها لسزوجها، فقال عبدالرحمن رضي الله عنه: بارك الله لك في مالك وأزواجك، دليني على السوق، يعني محل البيع والشراء، وصار يبيع ويشترى حتى أصبح من أكثر الصحابة ثروة، وصار ينفق من أمواله في سبيل الله ويجهز الغزاة في سبيل الله، فرضي الله عنه، فهذا يدل على بركة البيع والشراء، وأنها أنفع من الوظيفة، هذه الوظيفة التي صار الناس يتعلقون بها والذي لا يتوظف يتعطل، لو أنه يبيع ويشترى حصل على المال بسهولة وهو أحسن من الوظيفة، أيهم أكثر ثروة الموظفون أم الذين يبيعون ويشترون؟ الذي يبيع ويشترى أكثر ثروة، فلا شك أن البيع والشراء وسيلة عظيمة للكسب، والثروة وحصول المال.

(١) تبارك أي عظمت بركة الله جل وعلا، والبركة هي

ثبوت الخير ودوامه، فمعنى تبارك الله تعظم سبحانه وتعالى، وكثر خيره وكثرت بركته وخيراته، «ذو الأحكام» يعني الإتقان الذي أتقن الأشياء. والحكم جمع حكمة، وهي العلة التي من أجلها شرع هذا الشيء، فالله جل وعلا اسمه الحكيم، والحكمة صفته سبحانه وتعالى، والحكيم له معنيان، المعنى الأول: أنه المحكم للأشياء، أي المتقن لها، المتقن لمخلوقاته. ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ المعنى الثاني: يطلق الحكيم ويراد به ذو الحكمة، وهي وضع الأشياء في مواضعها، فالله حكيم بالمعنيين، بمعنى المحكم، وبمعنى ذي الحكمة.

والخلق إذا تأملوا في حكمة الله فإنهم يهتدون ويؤمنون، فالتدبر في مخلوقات الله، وفي أحكام الله الشرعية، وأحكام الله القدرية، إذا تدبرها الإنسان صار ذلك سببا لهدايته وإيمانه بالله عز وجل الذي أتقن الأشياء وأحكمها، والذي يضع الأمور في مواضعها اللاتقة بها، وهذا سبب للهداية.

ففي كل شيء حكمة ودلالة لداع على توحيده والتفرد^(١)

(١) في كل شيء له حكمة سبحانه وتعالى، لم يخلق شيئاً عبثاً، بل كل شيء خلقه الله فهو لحكمة، لكن هذه الحكمة قد يدركها الإنسان وقد لا يدركها، قد تحار العقول فيها، لكن إذا لم تدرك الحكمة فلا تقل: إن هذا ليس فيه حكمة، بل قل: إني عاجز عن إدراكها، اتهم نفسك ولا تتهم أحكام الله بأنها لا حكمة فيها، بل اتهم عقلك، واتهم فهمك القاصر، أما الله جل وعلا فإنه لم يخلق شيئاً عبثاً، وهذا فيه رد على الأشاعرة الذين ينفون الحكمة عن الله، يقولون: إن الله يفعل لمجرد المشيئة فقط، لا لحكمة، وهذا قول باطل، وهم يقولون: لو قلنا إنه يفعل لحكمة لصارت الحكمة مؤثرة في الله، وإن الله لا يخلق شيئاً إلا بشيء يؤثر عليه، تعالى الله عما يقولون، هذا قول باطل، الله جل وعلا حكيم، كما سمى نفسه بذلك وله الحكمة جل وعلا في أفعاله وأقواله وتشريعاته ومخلوقاته، لم يخلق شيئاً عبثاً.

أباح اكتساب المال من سبل حله فكان إلى تحصيله خير مرشد^(١)

كل شيء الله فيه حكمة، لماذا جعل الله بعض الناس أغنياء وبعضهم فقراء، هذا فيه حكمة عظيمة، لأجل قيام المصالح، لو كانوا كلهم أغنياء، تعطلت الأعمال، وتعطلت المصانع، وتعطلت الحرف، احتاج الناس إلى من يصنع لهم ومن يشتغل لهم، ولو كانوا كلهم فقراء ما استطاعوا التعاقد مع العمال ولا إقامة مصانع، فجعل الله الأموال بأيدي أناس، وجعل الأعمال بأيدي أناس آخرين لأجل أن تقوم المصالح. ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ أي مسخرأ له في العمل، هذه هي الحكمة.

(١) من حكمته أنه أباح اكتساب المال، فأمر الله بطلب

الرزق ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿١٧﴾ ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٨﴾ ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ﴿١٩﴾ أمر الله

فمن حكمة إبدأؤنا وأمورنا ذوات ارتباط لا ذوات توحيد^(١)
فكل امرئ لا يستقل بأمره فسن لنا سبل التعاون فاهتد^(٢)

باتخاذ الأسباب وبالأعمال ولا يرضى لنا أننا نعطل الأسباب
ونجلس ونقول: المقسوم سيحصل، بل المقسوم سيحصل إذا عملنا
أسبابها، لأن الله جعل الأشياء مربوطة بأسبابها، فإذا فعلت
السبب فالذي يرتب الثمرة هو الله، أنت من قبلك السبب، والله
جل وعلا من قبله إيجاد المصلحة وثمره السبب، فهذه حكمة من
أعظم الحكم من الله جل وعلا.

(١) من حكمته سبحانه أنه جعل بعضنا مرتبطاً ببعض، لأن
مصالح الناس مرتبط بعضها ببعض، ولهذا يقولون: الإنسان مدني
بالطبع، لا يعيش وحده أبداً لأن الله جعل الناس يرتبط بعضهم
ببعض، يتزاوجون ويتعاونون ويتعاملون بالبيع والشراء، الاجتماع
فيه مصالح.

(٢) من الحكمة أن الله جعل بعضنا مرتبطاً ببعض من أجل
التعاون على مصالحنا، لأن الإنسان لا يقدر أن يقوم بمصالحه

فطورا بتوكيل وطورا بأجرة معينة في فعل شيء مقيد^(١)

وحده، لا بد من الارتباط بالناس.

والله جل وعلا أمرنا بالتعاون فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ دل على أنه لا بد من التعاون، والتعاون قسمان، تعاون مشروع وفيه أجر، وتعاون محرم وفيه إثم، فالتعاون على ما فيه الخير هذا فيه أجر وثواب وهو البر، والتعاون على الإثم والعدوان فيه إثم لأنه عدوان، ويسبب فساد المجتمع.

(١) أنت لا تستطيع الاستقلال بأعمالك، بل تحتاج إلى غيرك، إما بوكالة توكل من ينوب عنك، وإما بأجرة تستأجر واحداً يقوم بأعمالك، لا تستطيع أن تستقل بأعمالك أبداً، إذا أنت بحاجة إما إلى وكيل وإما إلى أجير.

فالإنسان لا يستطيع أن يستقل بأعماله كلها، إما لكثرتها، أو غيبتها في مكان بعيد، أو لعجزه هو عنها، فمن حكمة الله

سبحانه وتعالى أنه شرع التعاون بين الناس، وذلك بالتوكيل بأن يوكل من ينوب عنه في عمل من أعماله، وقد وكل النبي ﷺ من يشتري له أضحية، ووكل الأمراء الذين أمرهم في الأقطار أن يقوموا نيابة عنه، في تصريف أمور الناس، ووكل ﷺ في جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، ووكل ﷺ في أمور معلومة، وهذا له أصل في القرآن، فأصحاب الكهف لما استيقظوا من نومهم الطويل أرسلوا واحدا منهم يشتري لهم طعاما، وأعطوه الورق وقالوا: ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ ﴾ والورق هي النقود من الفضة، فحاجة البشرية إلى التوكيل معلومة.

وكذلك شرع للإنسان أن يستأجر من يقوم بدله بالأجرة، فيؤاجر على أعماله، يجعل موظفين، ويجعل أجراء يقومون بأعماله بالأجرة، فبذلك تتم مصالح العباد وتقوم الأعمال، صاحب العمل ينتفع بحصول مقصوده، والأجير ينتفع بالأجرة ويستفيد منها، هذه حكمة الله سبحانه وتعالى، في التعاون بين البشر، والشاعر يقول:

الناس للناس من بدو وحاضرة بعض لبعض وإن لم يشعروا خدَم

وطورا أباح الجهل عند تعذر التـ عين ومن هذا المضاربة اعدد^(١)

يخدم بعضهم بعضا.

وقوله: «في فعل شيء مقيد» معناه أنه لا بد أن يكون التصرف الموكل فيه محدودا لا مطلقا؛ وأن تكون الأجرة معلومة المقدار والجنس.

(١) البيع والشراء لا بد أن يكون كل من الثمن والمثمن معلوما، لكن تغتفر الجهالة اليسيرة أحيانا.

فمن حكمة الله جل وعلا أنه نهى عن الغرر والجهالة في العقود، فلا بد أن تكون مبنية على المعرفة والتحديد لأجل قطع النزاع بين الناس، لكن في بعض المعاملات يغتفر فيها الجهل اليسير، كيبيع ما مأكوله في جوفه، لأنه لا يمكن بيعه إلا بهذه الحالة، فيغتفر الجهل في مثل هذا، كذلك المضاربة يغتفر فيها بعض الجهالة، والمضاربة معناها أن تدفع مالا لمن يتجر به بجزء من ربحه، يكون المال من شخص والعمل من شخص، ويكون الربح بينهما، وفي المضاربة نصيب العامل غير معلوم، لا يدري يأتي شيء أم لا

إليه انتهى الأسباب في كل كائن ومنه جميع الأمر ينهي ويتبدى^(١)

يأتي شيء، هذا يغتفر لأنه لا يمكن قيام المضاربة إلا بهذا، والمضاربة معاملة ثابتة عن الصحابة رضي الله عنهم معلومة، ومجمع عليها بين العلماء، وهي معاملة طيبة فيها مصالح، فإنه قد يكون عند الإنسان مال ولا يقدر على العمل، ويكون عند الإنسان قدرة ومعرفة وليس عنده مال، فيحصل المصلحة للآخرين لصاحب المال ولصاحب القدرة على العمل، وإن كان فيه نوع من الجهالة، لكنها مغتفرة، لأنه لا يمكن أن تتم المضاربة إلا هكذا، فهناك أشياء يغتفر فيها الجهالة، إذا كان لا يمكن الحصول عليها إلا بشيء من الجهالة التي لا تضر.

(١) الله جل وعلا هو مسبب الأسباب «إليه» يعني إلى الله سبحانه وتعالى، تنتهي الأسباب، فالعباد عليهم فعل الأسباب، والله جل وعلا هو الذي يرتب الثمرة على الأسباب، قد تكون هذه الأسباب منتجة ونافعة، وقد لا يكون لها ثمرة، هذا راجع إلى الله سبحانه وتعالى، وتوفيق الله عز وجل، وهو حكيم عليم، يعلم

مصالح عباده، يعطي هذا ويمنع هذا لحكمة، يعطي هذا لحكمة ويمنع هذا لحكمة، لا يمنح أحداً عبثاً، ولا يعطي أحداً عبثاً، لا بد من حكمة.

الحاصل أننا لا نترك الأسباب ونقول نحن متوكلون على الله، إن كان الله قدر لنا شيئاً جاءنا ولو لم نفعل الأسباب هذا غلط، ولا نعتمد كذلك على الأسباب ونظن أنها تحصل لنا المطلوب، بل إن الأسباب غير نافعة إلا بعد مشيئة الله تعالى، فالله جل وعلا يقول: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ هذا سبب من الأسباب، ما قال: اجلسوا في المسجد ويأتيكم رزقكم في المسجد، قال سبحانه: ﴿ فَأَبْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ ﴾ [العنكبوت: ١٧] فابتغوا يعني اطلبوا واعبدوه، فمعنى ابتغوا يعني اطلبوا من الله، اطلبوا الرزق، فلا بد من فعل الأسباب والتوكل على الله جل وعلا، لا بد من الجمع بين الأمرين؛ فعل السبب مع التوكل على الله، فلا تتوكل على الله فقط وتترك الأسباب، ولا تفعل الأسباب وتترك التوكل على الله، لا بد من الجمع بين الأمرين، هذا هو النظام الإلهي لمصالح البشر، الله قادر

يعلق أطماع الأنام بمكسب له يركبون الهول في كل مقصد^(١)
يهون على هذا اقتحام بنفسه وهذا بمال رغبة في التزيد

على أن يعطيك شيئاً بدون أن تتحرك، لكن من حكمته سبحانه رتب الأشياء على الأسباب من أجل أنك تتحرك وتعمل، تستفيد وتفيد غيرك، ولهذا يقول العلماء: الاعتماد على الأسباب شرك - كأن تعتقد أن الأسباب تدبر مع الله-، وترك الأسباب قدح في الشريعة، لأن الشريعة أمرت باتخاذ الأسباب.

(١) من حكمته سبحانه أن أوجد الطمع في الناس، لو لم يكن عند الناس طمع لما تحركوا، والنبى ﷺ يقول: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله»^(١)، والذي يطمع في الشيء يغامر، حتى إنه يعرض نفسه للمخاطر، فقد يقتل وقد يحدث له حوادث، لكن مع هذا لا يبالي بل يركب الأخطار من أجل الحصول على ما يطمع فيه.

(١) سبق تخريجه.

ليأتي بأرزاق يعز حصولها إلى عاجز عنها ضجيع بهرقد^(١)
فسبحان من أبدى فأتقن صنعه وجل تعالى عن أباطيل ملحد^(٢)

(١) ومن حكمته سبحانه أن جعل التعاطف بين الناس،
فالقادر والغني يعطف على المريض وعلى العاجز، وينفق عليه
ويعطيه، هذا من التراحم والتعاون والتعاطف، وفيه أجر عظيم،
«فالله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(١) كما ورد في
الحديث، وقال تعالى: ﴿وَقَمَّاءُوا عَلَى الْإِلَى وَاللَّقَوَّى﴾ التعاون بين
الناس في الخير مطلوب، فالقوي يعين الضعيف، والغني يعين
الفقير وهكذا، فالتعاون فيه إحسان وبر وخير، ولو لم يوجد لهلك
الضعيف وهلك المريض، حتى الحيوانات تجد كبيرها يعطف على
صغيرها، تجد الأم تعطف على ولدها.

(٢) ينزه الله سبحانه وتعالى الذي أتقن صنعه كما قال

(١) رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن...
حديث رقم (٢٦٩٩).

وليس بمحظور عطايا ملوكنا فقد قبلوا منهم صحابة أحمد^(١)

سبحانه وتعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ والله جل وعلا رتب الأمور بعضها على بعض، وربط بعضها ببعض، من أجل حصول النتائج المفيدة للبشرية، ولا تجد في خلق الله نقصاً أبداً، قال تعالى: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾، الكون منظم كله، لا تجد فيه نقصاً أو اختلافاً، لأن الذي صنعه هو الله جل وعلا وهو قادر مقتدر عليم خبير، فلا تجد خللاً في الكون أبداً، نظام دقيق لا يتغير ولا يتبدل، لأجل مصالح العباد، وللدلالة على قدرة الله ووجوب عبادته سبحانه وتعالى، والذي يجحد هذا يكون ملحداً، كافراً بالله عز وجل.

(١) عطايا الملوك التي يعطونها لأفراد الرعية يجوز أخذها، فإذا أعطوك شيئاً فخذته، كان الصحابة رضي الله عنهم كابن عمر وغيره يقبلون هدايا الملوك والأمراء، والنبي ﷺ يقول: «ما جاءك من هذا المال وأنت غير مستشرف له فخذته، وما لا فلا تتبعه

وقد عامل المختار بعض اليهود يا فتى وأكل لما دعوه فقلد^(١)

نفسك^(١) الذي يأتيك من هذا المال خذه واقبله، رزق ساقه الله إليك، حتى إنهم قالوا: يجوز سؤال ولي الأمر، إنما السؤال الذي لا يجوز سؤال أفراد الناس أو آحاد الناس، أما سؤال الأمراء والولاة فلا بأس به.

(١) كذلك أكل طعام الكفار والتعامل مع الكفار بالبيع والشراء والمعاهدات جائز، والرسول ﷺ تعامل مع الكفار لأجل مصالح المسلمين، ولأن هذا مما تقوم به مصالح العباد وليس هو من المحبة لهم أو الموالاة لهم، وإنما هذا من تبادل المنافع التي خلقها الله، والرسول ﷺ أكل من طعام اليهودي، والرسول ﷺ قبل دعوة اليهودي الذي دعاه إلى طعام، فهذا دليل على أنه لا مانع من التعامل مع الكفار، وأكل طعامهم وقبول هديتهم، والإهداء

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة. .. حديث رقم (١٤٧٣).

ومن يتصدق أو يرد كمبهم الـ حرام لديه حل باقيه فاشهد^(١)

إليهم، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴿ والكافر الحربي الذي ليس بيننا وبينه معاهدة هذا له معاملة خاصة، أما الكافر المعاهد والكافر الذي لم يحصل منه شيء يسوء المسلمين فلا مانع من التعامل معه في حدود المباح، وليس هذا من الموالاة كما يظن بعض الجهال، هذه مصالح دنيوية، والبشر يرتبط بعضهم ببعض، قد يكون الإنتاج عند الكفار، ويكون عندهم الصناعات، فنشتري ونبيع معهم، نستورد منهم البضائع، لا مانع من ذلك، نبيع عليهم إذا طلبوا مما عندنا، يدفعون لنا ثمننا ونعطيهم السلعة، فهذا بيع وشراء، وأحل الله البيع، والبيع والشراء ليس لهم فيه علينا معروف ومئة.

(١) إذا كان الإنسان مختلطاً ماله من الحلال والحرام، ولم

تعلم أن هذا الطعام أو هذا الشيء أو هذا الذي باعه عليك لم تعلم أنه من الحرام، فالأصل الحل، النبي ﷺ أكل طعام اليهود مع أنهم يتعاملون بالربا، والنبي ﷺ اشترى من اليهود مع أنهم يتعاملون بالربا، فالذي طعامه أو ماله مختلط، ولا تدري ما تعاملت به معه هل من الحرام أو من الحلال، فالأصل الحل، وهذا من تيسير الله وزوال الحرج عن هذه الأمة المحمدية، أما إذا علمت أن هذا المال من الحرام أو هذا الطعام من الحرام، سواء كان من كافر أو من مسلم، فلا يجوز لك أخذ الحرام واستعمال الحرام.